

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وطلب إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن جملة أمور منها الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والتقدم المحرز نحو إنجاز المهام والمعايير المحددة في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)، بما في ذلك التدابير المتخذة لمواجهة أوجه النقص الممكنة التي حددها الفريق العامل الرفيع المستوى المشترك المشار إليه في الفقرة ٤ من ذلك القرار؛ وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام في الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، أن يقدم في هذا التقرير تقييما عن الخيارات الدولية والإقليمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، استنادا إلى تقييمه لنتائج رحيل البعثة.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - لا يزال من غير الممكن التنبؤ بالحالة الأمنية في شرق تشاد، ويُعزى ذلك أساسا إلى الأنشطة الإجرامية والأعمال اللصوصية، بما في ذلك سرقة السيارات وعمليات السطو المسلح، ولم يتغير المتوسط الشهري لعدد الحوادث الأمنية كثيرا منذ التقرير السابق إذ بلغ عددها في أيار/مايو وحزيران/يونيه على التوالي ١٥ و ٢٧ حادثة. ففي حزيران/يونيه كان العاملون في المجال الإنساني هدفا في عدد من الحوادث. ففي ٤ حزيران/يونيه، حاول أفراد مسلحون سرقة مركبة خاصة للتزويد بالمياه في مبروكا (منطقة وادي فيرا) فقتلوا شخصين

وأصابوا خمسة آخرين. وبعد أيام قليلة، اعتقلت قوات الحدود المشتركة التي أنشأتها حكومتا تشاد والسودان المشتبه فيهم. وفي ٦ حزيران/يونيه، اختطف موظف تابع لمنظمة غير حكومية دولية تحت تهديد السلاح في وسط أبيشي في وضح النهار. وأُفرج عنه بعد أن اعتقلت قوات الأمن التشادية المشتبه فيهما في عملية اختطاف وقعت في ١٥ حزيران/يونيه. وفي ١٧ حزيران/يونيه، تعرض مقر المنظمة غير الحكومية الدولية "أطباء بدون حدود" في دوغدوري (منطقة دار سيلا) لهجوم على أيدي أفراد مسلحين مجهولي الهوية يرتدون الزي العسكري استولوا على مبلغ كبير من المال ومعدات. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اقتحم أفراد مسلحون بالزي العسكري مباني منظمة غير حكومية دولية في كوكو غارانا (منطقة دار سيلا) واختطفوا رئيس المكتب، وسرقوا وقود ومركبتين، وفرّوا في اتجاه تيرو ومارينو (منطقة دار سيلا). وطاردت المفزة الأمنية المتكاملة هؤلاء الأفراد الذين تخلّوا عن المركبتين وأفرجوا عن موظف المنظمة غير الحكومية الدولية بالقرب من تيرو ومارينو. وكذلك في ٢٧ حزيران/يونيه، قام أفراد مسلحون بسرقة مركبة تابعة للمنظمة غير الحكومية الدولية - Première Urgence - (الأولوية الملحة) على بُعد ٣٠ كيلومترا من حجر حديد (منطقة وادي ودّاي). وفرّ المسلحون بالمركبة في اتجاه أركوم. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قام أفراد مسلحون بسرقة مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية على بُعد ١٠٠ كيلومتر من أبيشي وفرّوا بالمركبة وراكبيها اللذين أفرجا عنهما لاحقا. واستردت المفزة الأمنية المتكاملة المركبة في اليوم التالي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه أيضا، حاول أفراد مسلحون مجهولي الهوية سرقة مركبة خاصة في المنطقة نفسها، بالقرب من حجر حديد. وأطلق المهاجمون النار على المركبة، مما أدى إلى إصابة أحد ركبائها. وفي ٤ تموز/يوليه، سرق أفراد مسلحون مركبة تابعة للبعثة في أبيشي. واستردت المفزة الأمنية المتكاملة المركبة في وقت لاحق على بُعد ٢٥ كيلومترا من أبيشي.

٣ - وبسبب الهجومين اللذين تعرضت لهما إحدى المنظمات غير الحكومية، قررت سحب موظفيها الدوليين من شرق تشاد. وعُلّقت ثلاث منظمات غير حكومية دولية أخرى عملياتها جزئيا.

٤ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أبلغت حكومة تشاد أنها اشتبكت هجوما عسكريا مع متمردين تشاديين تابعين للجبهة الشعبية للنهضة الوطنية، وهي جماعة معارضة مسلحة، مقرها في تشاد، وذلك في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٨ نيسان/أبريل في منطقة تيسي وتيماسي (منطقة دار سيلا) أي شمال نقطة تقاطع حدود كل من تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت الحكومة أن قوتها قتلت ما يزيد عن مائة متمرّد من مقاتلي الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية واعتقلت ما يزيد عن ٨٠ منهم وأن خسائر قواتها بلغت ٩ قتلى. واعترضت

الجهة الشعبية على هذه الأرقام. ولم تشر التقارير إلى استهداف المدنيين أو المشردين نتيجة هذه المصادمات. بيد أنه نظرا لبُعد المنطقة، لم تتمكن البعثة من التحقق من الحالة في الميدان.

٥ - وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات البعثة شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى (منطقتا فاكاجا وكوتو العليا) متقلبة، وذلك أساسا بسبب الصراع العرقي ووجود الميليشيات. ولا تزال هناك أربع منظمات غير حكومية دولية تعمل في هذه المنطقة، لا سيما خارج بيراو. وفي ١٩ تموز/يوليه، صدّت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بنجاح هجوما على معسكرها الواقع في بيراو. وشن الهجوم جماعة مسلحة صغيرة نسبيا مسلحة بالأسلحة الخفيفة وقاذفات القنابل الصاروخية. ويُزعم أن المهاجمين هم من المنشقين عن حركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة الذين يشكون من عدم حصولهم على حصصهم الغذائية التي يرون أنهم يستحقونها في إطار البرنامج الحكومي لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية كثيرا في شرق تشاد بسبب نقص الأغذية. وواصلت نحو ٧٠ منظمة إنسانية دولية تقديم المعونة إلى ٢٥٥ ٠٠٠ لاجئ سوداني في ١٢ مخيما، وإلى ٦٤ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٦٨ ٠٠٠ مشرد داخليا في ٣٨ موقعا. وتلقى ما قدره ١٥٠ ٠٠٠ فرد من السكان المستقبلين للاجئين المساعدة الإنسانية.

٧ - وفي نيسان/أبريل، وصل ٥ ٠٠٠ لاجئ سوداني جديد إلى منطقة بيراك (منطقة وادي فيرا)، ليصل بذلك مجموع اللاجئين السودانيين في تشاد إلى ٢٥٥ ٠٠٠ لاجئ تقريبا. وتشرد السكان بسبب المصادمات بين متمرد حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية السودانية في جبل مون غرب دارفور (السودان). وقام مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة تشاد بنقل ٣٥٣ ٢ وافدا جديدا (٦٥٠ أسرة) بعيدا عن منطقة الحدود إلى مخيم اللاجئين في ميلي بالقرب من غريدا، بينما رفض بقية اللاجئين نقلهم وظلوا يتنقلون ذهابا وإيابا بين تشاد والسودان.

٨ - وأدى وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين على مدى فترة طويلة إلى فرض عبء إضافي على الموارد الطبيعية المحدودة بالفعل في المنطقة، لا سيما حطب الوقود والمياه، مما زاد في حدة التوترات بين السكان المحليين. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة إلى تشاد

لتقييم الحالة الإنسانية في شرق تشاد وإجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وقام أيضا بتقييم أزمة انعدام الغذاء التي تضرب منطقتي غرب البلاد ووسطها.

٩ - وكانت كميات الأمطار التي تهطلت خلال موسم الزرع في عام ٢٠٠٩ أقل من الكميات المعتادة في تشاد، ولا يزال موسم الجفاف غير العادي يؤثر سلبا على السكان في شرق تشاد وفي البلد عموما. وتؤثر حالات العجز الغذائي، المقدرة بنسبة ٣٠ في المائة فيما يزيد عن ٥ ملايين نسمة في كامل أنحاء تشاد. وفي ٢٧ أيار/مايو، تم عقد استعراض منتصف المدة لعملية النداء الموحد في نجامينا لتحديد الاحتياجات ناقصة التمويل اللازمة لإنقاذ الأرواح وتحديد أولويات لها. ولم تتلق عملية النداء الموحد لشرق تشاد سوى ٥٣ في المائة من المبلغ المطلوب والبالغ ٤٥٨ مليون دولار.

١٠ - وأعربت المنظمات الإنسانية عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في المستقبل والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك فيما يتعلق بالوصول إلى السكان المعرضين للخطر بعد انسحاب البعثة، لا سيما فيما يتعلق بتوصيل المساعدة، والحفاظ على حيز إنساني آمن ومأمون وعلى كفاية الأموال.

رابعاً - مسؤوليات حكومة تشاد عن حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني وأصولها

ألف - توفير الأمن والحماية للمدنيين المعرضين للخطر

١١ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، أوقفت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ٢٧ أيار/مايو جميع الدوريات الأمنية في المنطقة العسكرية وعمليات الحراسة، وقصرت أنشطتها على الولاية المحددة في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار، أي توفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها والأصول التابعة لها، وتوفير الحراسة لأفراد الأمم المتحدة العسكريين الذين يضطلعون بوظائف الدعم التمكينية؛ وتنفيذ العمليات ذات الطابع المحدود بهدف انتشال موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني المعرضين للخطر؛ وتقديم الدعم في مجال الإجلاء الطبي لموظفي الأمم المتحدة؛ والإمام المتواصل بالحالة السائدة في تخوم مواقع البعثة. وفي الوقت نفسه، تقوم حكومة تشاد، بدعم من الأمم المتحدة بتعزيز أنشطتها وقدراتها في مجال الحماية.

١٢ - ووفقاً للفقرة ١٣ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، نظمت حكومة تشاد منتدى الحوار الإنساني الأول في أبيشي في ١ تموز/يوليه بمساعدة من الأمم المتحدة. وشارك في هذا المنتدى السلطات المركزية والسلطات المحلية في تشاد، بما في ذلك كبار مسؤولي الأمن، والجهات

الفاعلة في المجال الإنساني الدولي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ووسائل الإعلام المحلية. وكان الهدف من هذا المنتدى، الذي سيعقد في كل منطقة من المناطق الشرقية، هو تعزيز فهم مشترك لمفهوم حماية المدنيين وممارسة ذلك المفهوم ومسؤوليات كل من الحكومة وشركائها الدوليين في المجال الإنساني.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت البعثة من إنشاء مراكز الاتصالات الهاتفية المجانية في حالات الطوارئ في مركزي الشرطة في كل من كوكو انغرانا وقوز عامر (منطقة دار سيلام) وذلك لتيسير وصول اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المستقبلية للاجئين بصورة مباشرة إلى قوات المفزة الأمنية المتكاملة والقوات الأمنية الأخرى. ودخلت مراكز الاتصالات الهاتفية المجانية في حالات الطوارئ طور التشغيل في جميع المواقع الـ ١٩ التابعة للمفزة الأمنية المتكاملة، باستثناء بهاي ومخيم اللاجئين في أوري كاسوبي حيث سيتم إنشاء مركزين قريبا. وفي حزيران/يونيه، تعاونت المفزة الأمنية المتكاملة، بدعم من البعثة، مع إحدى شركات خدمات الهاتف لإطلاق حملة لتوعية الجمهور بوجود مراكز الاتصالات الهاتفية المجانية في حالات الطوارئ وتشجيع الجمهور على الإبلاغ عن الحوادث الأمنية.

١٤ - وأبلغت المفزة الأمنية المتكاملة أنها قامت خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بتنفيذ ٣ ٩٠٠ دورية نهارية وليلية داخل مخيمات اللاجئين وحواليها، وكذلك في المدن الرئيسية التي تعمل فيها الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٥ في المائة مقارنة بالتقرير السابق. وسجلت المفزة الأمنية المتكاملة ٣٤٢ شكوى كانت ١٢٨ منها تتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك ١٠ شكاوى تتعلق بحالات اغتصاب. وسجلت أيضا المفزة الأمنية المتكاملة ٢٥ حالة سطو مسلح، منها خمس جرائم قتل. وتم الإبلاغ عن خمس حالات حوادث تسلل أفراد مسلحين إلى داخل مخيمات اللاجئين. واعتقلت المفزة الأمنية المتكاملة ١١٨ فردا اشتبه في ضلوعهم في جرائم، وأحالت ٥٨ منهم إلى السلطات القضائية وأطلقت سراح الآخرين على إثر تسويات قانونية عرفية. وأفاد قادة اللاجئين أن دوريات المفزة الأمنية المتكاملة ساهمت في إيجاد شعور بالأمن في المخيمات ويسرت حرية التنقل.

١٥ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه تم نشر ١٤ فردا من القوام الحالي للمفزة الأمنية المتكاملة في هارازي (منطقة سلامات) لتعزيز أمن ٦ ٢٢٧ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى مجتمعين في مسامباني وباتيميرا وكوي. وريثما يتم بناء مرافق مخصصة لذلك، يوفر حاكم المنطقة المأوى للمفزة الأمنية المتكاملة. ومن المقرر نشر أفراد تابعين للمفزة في داهام (منطقة سلامات) في نهاية هذا العام.

١٦ - وعقدت حكومة تشاد، بدعم من اليونسيف، مؤتمرا دون إقليمي عن إنهاء وقف تجنيد القوات المسلحة والجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه في إنجامينا. وشارك في المؤتمر ممثلون لحكومات كل من تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا والكاميرون والنيجر، ومؤسسات المجتمع المدني التشادية، وأطفال جنود سابقون من المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي الموجودين في تشاد. وأقر المؤتمر إعلان إنجامينا، الذي التزمت بموجبه الحكومة بإنهاء تجنيد الجماعات والقوات المسلحة للأطفال واستخدامهم. واتفق أيضا المشاركون في المؤتمر على إنشاء آلية للمتابعة لتقييم ما تحرزه الدول الأطراف الموقعة على الإعلان في مجال مكافحة تجنيد الأطفال.

باء - تيسير توصيل المعونة الإنسانية وحرية تنقل الموظفين العاملين في المجال الإنساني

١٧ - لتوعية عامة السكان والعاملين في الحقل الإنساني في تشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز الأمن، قام ممثلون من حكومة تشاد والأمم المتحدة بزيارة مشتركة لأبيشي (منطقة ودّاي)، وقوز بيبضا (منطقة دار سيلا) وعريبا (منطقة وادي فيرا) يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه. وفي اللقاءات التي عقدها الممثلون مع مجتمع المساعدة الإنسانية، أعرب رئيس هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد والممثل الخاص للرئيس ديببي لدى البعثة، اللواء أوكي محمد يايا داغاش، أعربوا عن التزام حكومة تشاد الكامل بحماية المدنيين، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، وفي ١٢ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة تعليمات صارمة عن طريق وزارة الدفاع موجهة إلى جميع قوات الأمن بعدم طلب المال مقابل حراسة قوافل المساعدة الإنسانية. وحتى الآن، يبدو أن قوات الأمن تنصاع إلى حد كبير إلى التعليمات، باستثناء حالات قليلة لا سيما في المناطق غير المشمولة بنشاط المفزة الأمنية المتكاملة.

١٨ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى ٢٠ حزيران/يونيه، أبلغت المفزة الأمنية المتكاملة، بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها في الفقرة ١٤، أنها نفذت ٩٦٦ ٢ عملية حراسة أمنية لفائدة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في المقام الأول. وعلى إثر توقف البعثة عن تنفيذ الدوريات العسكرية وعمليات الحراسة لغرض الأنشطة الإنسانية في ٢٧ أيار/مايو، ستجدر الملاحظة أن عمليات الحراسة التي تنفذها الزمرة الأمنية المتكاملة قد ازدادت بنسبة ٢١ في المائة في حزيران/يونيه. واستردت أيضا الزمرة الأمنية المتكاملة ١٢ مركبة سُرقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وواصلت تشغيل نقاط التفتيش الأمنية بالقرب من مخيمات اللاجئين لكفالة طابعها المدني. وللأسف، ففي يوم ٢٢ أيار/مايو، وخلال عملية إنقاذ مركبتين تابعتين

لمنظمة غير حكومية دولية تحملان ١٤ موظفا إنسانيا في منطقة دار سيلا، أصيب ثلاثة أفراد من الزمرة الأمنية المتكاملة بجروح بليغة في عملية لتبادل إطلاق النار مع أفراد العصابات. وألقت الزمرة الأمنية المتكاملة القبض على أحد المشتبه فيهم.

١٩ - وفي ١ تموز/يوليه، أنشأت حكومة تشاد كيانا جديدا لتنسيق الدوريات الأمنية وعمليات حراسة العاملين في المجال الإنساني، هو مكتب شؤون الأمن والتنقلات. وهو يحل محل مكتب الحماية وعمليات الحراسة السابق الذي كان أنشأته البعثة وأشرفت على إدارته. ويرأس مكتب شؤون الأمن والتنقلات مسؤولا من الحكومة، ويشمل من بين أعضائه ممثلين للقوات الأمنية التشادية، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وسيتركز هذا المكتب في ١٣ موقعا رئيسيا في شرق تشاد وجنوبها، ويعقد اجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات وتحليل الوضع الأمني، والموافقة على الطلبات المتعلقة بتوفير المفزة الأمنية الحراسة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتقرير كيفية التصدي لحالات الطوارئ.

٢٠ - ولا تزال الحكومة تواجه تحديا يتمثل في الكيفية التي يمكن بها توفير الحماية على أفضل وجه للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل دون حراسة كمسألة مبدئية. وفي منتدى عُقد مؤخرا في أبيشي، طلب رئيس هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوة الدولية في شرق تشاد إلى هذه المنظمات إبلاغ السلطات مسبقا بالاتجاه العام لبعثاتها وتوقيت تنقلاتها وذلك حتى يتسنى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيفاد دوريات ردع سرية في مناطق العمل.

خامسا - التقدم الذي أحرزته حكومة تشاد في استيفاء المعايير التي حددها مجلس الأمن

ألف - العودة الطوعية للمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة ودائمة

٢١ - في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، شجع رئيس وزراء تشاد، إيمانويل نادينغار المشردين داخليا على العودة إلى مناطقهم الأصلية، وذكر في هذا السياق أن الحكومة أصبحت قادرة أكثر على كفالة أمنهم من خلال إجراءات منها قوة الحدود المشتركة التي أنشأتها حكومتا تشاد والسودان. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أبلغت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن تدفقات متواصلة من العائدين في منطقتي دار سيلا ووداي تقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ شخص. بيد أنه سيلزم بعض الوقت لتحديد عدد العائدين الذين يتنقلون بصورة دائمة أو موسمية. وخلال المنتدى الإنساني الذي عُقد مؤخرا في أبيشي (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، شجب المسؤولون الحكوميون ما يفعله بعض المشردين داخليا الذين يمشون في الداخل، أو يعودون، إلى مواقع المشردين داخليا لغرض وحيد ألا وهو الحصول على المساعدة الإنسانية.

٢٢ - وفي حين يمكن أن يؤدي التحضر والوصول بسهولة أكبر إلى الخدمات في أماكن التشرّد إلى خفض أعداد العائدين، فإن كفالة الأمن والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق العودة ستولّد مزيداً من العودة الطوعية والدائمة. وفي هذا الصدد، نفّذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعثات مشتركة في مناطق العودة والمستوطنات المحلية في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، وهي الآن بصدد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تهدف إلى تحديد سبل دعم جهود الحكومة في مواجهة هذه التحديات.

باء - تجريد مخيمات اللاجئين من السلاح

٢٣ - هناك بعض المؤشرات تفيد أن قوة الحدود المشتركة التي قوامها ٣ ٠٠٠ فرد والتي أنشأتها مؤخراً حكومتا تشاد والسودان، وإعادة تشكيل قوات الدرك والحرس الوطني والبدوي قد أدت إلى الحد من تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حكومة تشاد حملات دورية بحثاً عن الأسلحة في مخيمات اللاجئين تم خلالها مصادرة الأسلحة والذخيرة.

٢٤ - وواصلت الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ برامج توعية موجهة للاجئين والمشردين داخلياً للمحافظة على الطابع المدني للمخيمات ومواقع المشردين داخلياً. ونفّذ ممثلو الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثات توعية في مخيمي اللاجئين في كل من تولوم وأم نبق. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المفوضة الأمنية المتكاملة مراقبة الدخول إلى مخيمات اللاجئين والخروج منها والقيام بدوريات للتأكد من عدم حمل الداخلين إلى المخيمات للسلاح.

جيم - توفير الأمن للاجئين، والمشردين داخلياً، والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

٢٥ - في ١ حزيران/يونيه، وعملاً بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، أنشأت الحكومة بموجب مرسوم فريق عامل رفيع المستوى مشترك بين حكومتي تشاد والأمم المتحدة برئاسة رئيس هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوة الدولية في شرق تشاد، ويتألف من ممثلين للبعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوات الأمن التشادية. وسيعقد الفريق العامل رفيع المستوى اجتماعات شهرية لتقييم الوضع في الميدان فيما يتعلق بحماية المدنيين وتنفيذ التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ المهام المحددة في الفقرة ٤ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠). وقد عقد الفريق العامل اجتماعين منذ إنشائه.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في تخطيط التسليم التدريجي لمهام المفزة الأمنية المتكاملة إلى الحكومة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أنشأ الفريق العامل الرفيع المستوى فريقاً عاملاً فنياً مشترك يتألف من ممثلين للحكومة والأمم المتحدة مهمته إعداد خطة لتعزيز المفزة الأمنية المتكاملة وإعادة هيكلتها واستدامتها. وسيشمل ذلك تعزيز المعايير المهنية للزمرة من خلال انتداب وتدريب ١٤ مدرباً، وانتداب ٥٠ سائقاً و ٢٥ ميكانيكياً لإصلاح السيارات، ومواصلة تدريب الأفراد التابعين للزمرة الأمنية المتكاملة على القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. وتنص الخطة أيضاً على أن تقوم البعثة بإصلاح، أو بناء، هياكل أساسية للزمرة الأمنية المتكاملة وحفر الآبار. وتعاقدت البعثة مع الشركات المحلية لتنفيذ هذه المشاريع.

٢٧ - ويتوقع أن تتيح إعادة هيكلة الزمرة الأمنية المتكاملة وإنشاء مكتب شؤون الأمن والتنقلات آليات تنسيق مستدامة للزمرة الأمنية المتكاملة، وسائر وكالات إنفاذ القوانين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني العاملة في شرق تشاد. ويقوم حالياً الفريق العامل الفني المشترك بإعداد ميزانية للزمرة الأمنية المتكاملة لعام ٢٠١١ وتقييم القدرات الإدارية واللوجستية والمالية للزمرة بهدف تحديد المجالات التي تحتاج إلى التعزيز. وفي هذا الصدد، شرع الفريق العامل في مناقشات بشأن الأدوات التي ستقدم بها الحكومة مجموعة الدعم الضروري الكاملة لمؤازرة الزمرة الأمنية المتكاملة، بما في ذلك الدعم في مجالات المالية والموظفين والمهندسة والنقل وإدارة الممتلكات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فضلاً عن إدارة الإمدادات (الوقود، والماء إلخ).

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الحكومة جهوداً لردع المسؤولين في الأمن عن المشاركة في الجماعات الإجرامية أو الضلوع في الأنشطة الإجرامية. وشارك وزير الداخلية في اعتقال خمسة ضباط من ذوي الرتب العليا في قوة الدرك في قوز بيبضا (منطقة دار سيلا) في ١٨ أيار/مايو اشتبه في ضلوعهم في عمليات ابتزاز للمدنيين والسطو عليهم. وخلال زيارة وزير العدل لمنطقة شرق تشاد في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه، أكد أنه ليس هناك من هو فوق القانون. وأعرب الرئيس ديبي عن عدم ارتياحه لأداء بعض المسؤولين المدنيين ومسؤولي الأمن المحليين، على أثر اختطاف عامل مغترب يعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في أبيشي في وضح النهار وما تلا ذلك من سرقات للسيارات وأنشطة إجرامية أخرى.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

ألف - دعم المفزة الأمنية المتكاملة

٢٩ - في ضوء المناقشات بشأن مستقبل البعثة، والتي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٠، علّقت البعثة استبدال أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين انتهت مدة عملهم. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم نشر سوى ١٩ فردا جديدا في البعثة. وكان هؤلاء الشرطة من المدربين أساسا لدعم برامج التدريب الخاصة بالمفزة الأمنية المتكاملة، التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠). وفي ٢٦ حزيران/يونيه بلغ قوام شرطة الأمم المتحدة ١٩٠ فردا من القوام المأذون به البالغ ٣٠٠ فرد. وفي سياق خفض التدريب للبعثة تنتهي مدة خدمة ٢٢ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة في المتوسط دون أن يتم استبدالهم. وهكذا لا يتبقى سوى ٦١ فردا سيتم سحبهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة توفير التوجيه، والرصد، والتدريب، وتقديم المشورة وتيسير الدعم للزمرة الأمنية المتكاملة التي بلغ قوامها في ١٥ تموز/يوليه ٨٠٧ أفراد من بينهم ٩٠ امرأة. ومنذ إنشاء الزمرة الأمنية المتكاملة، درّبت البعثة ١٠١٤ فردا من أفراد الشرطة والدرك في تشاد. بيد أنه بلغ عدد الأفراد الذين لم يعودوا يعملون في القوة ١٩٥ فردا من أفراد الزمرة الأمنية المتكاملة بسبب الاستقالة أو الطرد أو لأسباب تأديبية أو بسبب الوفاة. وهناك ١٢ فردا آخر لم يعودوا يعملون في شرق تشاد إما بسبب تعيينهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو بسبب التدريب في الخارج.

٣١ - وأصدرت البعثة دليلا عن عمل الزمرة الأمنية المتكاملة في مجال الإشراف والتوجيه، كما أجرت تدريبا لقادة مراكز الشرطة التابعة للزمرة الأمنية المتكاملة، ولنوابهم وكبار الضباط الآخرين، وذلك بهدف تطوير قدرات قيادية كافية للاضطلاع بالدور الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة. ولتعزيز المعايير المهنية، تلقى أفراد الزمرة الأمنية المتكاملة المزيد من التدريب أثناء العمل في مجالات التحقيق الجنائي (بما في ذلك معالجة الشكاوى، والإجراءات المتعلقة بالمقابلات، وأساليب الاستجواب، والاعتقال وحماية موقع الجريمة)، وتطبيقات البرمجيات وأساليب القيادة الآمنة، فضلا عن مبادئ حقوق الإنسان (بالتركيز على حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والاحتجاز والاعتقال).

٣٢ - ووفرت البعثة الأزياء الموحدة والأحذية والقبعات والأحزمة لـ ٢٥٠ امرأة مجنّدة جديدة لغرض انضمامهن للشرطة الوطنية التشادية. وستعزز المجنّدات الجديّدات نسبة تمثيل المرأة في الشرطة الوطنية لترتفع من ٤ إلى ٩ في المائة تقريبا، كما سيزيد ذلك في مجمّع

المرشحات للعمل في الزمرة الأمنية المتكاملة. وفي أيار/مايو شرعت المهندات في الدورة التدريبية الوطنية التي مدتها تسعة أشهر.

٣٣ - وحتى اليوم، لم يستلم الصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة الذي يدعم الزمرة الأمنية المتكاملة سوى ٦,٩ ملايين دولار من أصل ١٧,٩ مليون دولار المتعهد بها لدعم أنشطة سيادة القانون في شرق تشاد مقابل احتياجات مالية عامة لعام ٢٠١٠ قدرها ٢١,٧ مليون دولار.

باء - سيادة القانون

٣٤ - ستتطلب الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء مؤسسات فعالة تسهر على سيادة القانون اهتماما متواصلا في الأمدين المتوسط والطويل. وقامت البعثة خلال ولايتها بدعم وتشجيع الحكومة على إجراء تقييم شامل لمؤسسات سيادة القانون في شرق تشاد، وعلى تحديد عمل الحكومة الوطنية الذي يمكن تنفيذه بدعم من الجهات المانحة، ووضع أولويات له، وستواصل القيام بذلك.

٣٥ - واعتمدت البعثة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية خفض تدريجي لبرنامج العدالة المتعلق بمحكمة الاستئناف في أبيشي، لكفالة النقل السلس للأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإجراءات القانونية في النظر في القضايا الجنائية، وتعزيز القدرات القضائية الأساسية على مستوى المجتمعات المحلية وتيسير الوصول إلى العدالة، وذلك ضمن اختصاص المحكمة.

٣٦ - وفي أيار/مايو انتهى تنفيذ برنامج تدريبي للبعثة مدته ستة أشهر شمل ١٥٨ قاضي سلام من غير المهنيين في ٤٨ مقاطعة فرعية. وتعكف السلطات القضائية التشادية، بمساعدة من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وضع نظام لرصد أداء المتدربين. وفي عريبا وقوز بيضا، وحجر حديد وآدري، يجري تأهيل مرافق المحكمة وتجهيزها عن طريق مشاريع الأثر السريع للبعثة.

٣٧ - وبالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية لدائرة المحامين في أبيشي في مجال الدفاع أمام المحاكم والمعونة القانونية، بادرت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق حملة لحشد الأموال لدعم المنظمات غير الحكومية الوطنية لفتح مكاتب إضافية للمعونة القانونية في شرق تشاد. ونتيجة لذلك، وبدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت الدورة الثانية للمحكمة الجنائية في أبيشي في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ للنظر في ٣٤ قضية

جناية ومحكمة ٦٧ متهما بارتكاب جرائم متعددة. وخصصت نقابة المحامين التشاديين ثلاثة محامين لمساعدة المدعى عليهم والمدعين خلال المحاكمات.

٣٨ - وواصلت البعثة تقديم الإرشاد والتوجيه أثناء العمل لموظفي السجون الوطنية في نجامينا وأبيشي وآدري وعرييا وقوز بيضا. وقدمت كذلك المشورة إلى وزارة العدل التشادية بشأن إدارة السجون والتنظيم الإداري.

٣٩ - وفي أيار/مايو، عقد وزير العدل ومصلحة السجون، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حلقة عمل بشأن بناء القدرات على مدى خمسة أيام في العاصمة شارك فيها ٥٠ مدير من مديري السجون جاءوا من مختلف أنحاء البلد. وفي حزيران/يونيه، عُقدت حلقة عمل أخرى للتحضير لاعتماد قوانين تتعلق بتعيين موظفي السجون وتدريبهم. وقامت مصلحة السجون بصياغة مدونة سلوك لموظفي السجون بدعم فني من البعثة وقدمتها إلى مدير السجون في تشاد لغرض المناقشة.

٤٠ - ويجري العمل حاليا في إصلاح سجن أبيشي. وأنجزت البعثة مشروعا سريع الأثر لبناء خزانات للمياه وتوصيل السجن بشبكة المياه المحلية لكفالة إمداد السجناء بالمياه بانتظام، وتحسين الأوضاع الصحية عموما في السجن. ووفرت الحكومة المعدات اللازمة لزيادة ضغط شبكة المياه. وفي ٢٥ حزيران/يونيه سارعت البعثة في تنفيذ مشروع سريع الأثر لتحديد سجن إرييا المتداعي بشدة.

جيم - حقوق الإنسان

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت البعثة جهودها في مجال رصد حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين، ومواقع المشردين داخليا وفي القرى في شرق تشاد، ونفذت أنشطة في مجال بناء القدرات لفائدة موظفي إنفاذ القوانين والمجتمع المدني. ولا يزال العنف الجنسي والعنف الجنساني من أكبر التحديات في مجال حقوق الإنسان في شرق تشاد إذ تمثل حالات العنف أكثر من نصف جميع الحالات الموثقة، ولا يزال يجري الإبلاغ بانتظام عن حالات الاغتصاب وحالات الزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة. وخلال فترة الخفض التدريجي للبعثة، سيتم التركيز بالضرورة على توفير الدعم الفني لوزارة حقوق الإنسان من أجل وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للوزارة ومنظمات المجتمع المدني.

٤٢ - وقامت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ ٦٢ زيارة ميدانية إلى مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، وإلى القرى والمدن، و ٣٦ زيارة رصد

لمرافق الاحتجاز، وفضلا عن ذلك، عقدت البعثة ٥٤ اجتماعا مع حكام المقاطعات ونواب الحكام، وقادة قوات الدرك، وممثلي الوكالة الوطنية للأمن، والسلطات القضائية ومندوبين من وزارة العمل الاجتماعي ووزارة حقوق الإنسان لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت في معظمها ذات طابع جنسي وجنساني، واتخاذ إجراءات بشأنها. وأُضيف الطابع المؤسسي على مثل هذه الاجتماعات، كما هي الشأن بالنسبة لمركز الدرك في قوز بيضا التي تُعقد معه اجتماعات أسبوعية بانتظام لغرض الدعوة.

٤٣ - وفي ١٥ أيار/مايو، عقدت البعثة اجتماعا مع الجيش الوطني التشادي لمناقشة سبل معالجة ١١ قضية من قضايا العنف ضد النساء يدعى أن أفرادا تابعين للجيش التشادي ارتكبوها في الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٠. وتعهد الجيش الوطني التشادي باتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك التعاون مع البعثة لمعالجة حالات العنف ومساءلة المجرمين. وفي هذا الصدد، تمت إقامة اتصال منتظم لغرض تبادل المعلومات. وفضلا عن ذلك تنفذ حاليا البعثة برامج للتوعية بحقوق الإنسان داخل صفوف الجيش الوطني التشادي وقوات الدرك والحرس الوطني والبدوي.

٤٤ - ودربت البعثة أيضا مندوبين من وزارة حقوق الإنسان على الرصد والإبلاغ والدعوة، وقدمت لهم توجيهات بشأن وضع استراتيجية الرصد. وأنهى مندوب ثالث التدريب في أبيشي ثم تلقى توجيهات بشأن تخطيط وتنظيم الحلقات التدريبية في مجال حقوق الإنسان. وفي قوز بيضا، قامت البعثة وممثل لوزارة حقوق الإنسان منذ أيار/مايو بزيارات رصد مشتركة للمساعدة في تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال الرصد والدعوة.

٤٥ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى المساعدة في تنمية قدرات المجتمع المدني على الاضطلاع بمهام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، قامت البعثة بتدريب ٣٢ راصدا لحقوق الإنسان (من بينهم ١٣ امرأة) ينتمون إلى ١١ منظمة غير حكومية تنتمي إلى المنظمة الأم التي هي دائرة المنظمات غير الحقوقية الغير الحكومية لحقوق الإنسان، كما دربت مندوبين من وزارة حقوق الإنسان في ٢١ أيار/مايو. ويشمل البرنامج، الذي سيتواصل إلى نهاية ولاية البعثة، التدريب على الرصد، والتوثيق، والإبلاغ ومتابعة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة. ويهدف البرنامج إلى إعداد المتدربين للاضطلاع بدور نشط في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

دال - حماية الأطفال

٤٦ - واصلت البعثة دعم جهود الحكومة الرامية إلى إنهاء تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم. ووفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)،

تشارك البعثة اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قيادة الفرقة العاملة التشادية المعنية بآليات الرصد والإبلاغ.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة دورتين تدريبيتين على حقوق الطفل، مع التركيز على تجنيد الأطفال. وعقدت الدورة الأولى، التي ركزت على رصد الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، في أبيشي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ واستهدفت ٢٧ مرشدا اجتماعيا ينتمون إلى منظمات غير حكومية مختلفة ومندوبين من وزارة العمل الاجتماعي. وعقدت الدورة الثانية في أبيشي في ٢٥ أيار/مايو، وركزت على آليات رصد تجنيد الأطفال، واستهدفت ٣٧ قائدا من قادة المجتمع المحلي، والسلطات الإدارية المحلية والقادة العسكريين. وعقدت الدورتين التدريبيتين بوصفهما جزءا من برامج أوسع نطاقا مدعومة من اليونيسيف.

٤٨ - وتمت توعية ٨٠ مندوبا من مختلف قطاعات المجتمع بحقوق الطفل خلال الاحتفال باليوم الدولي للطفل الأفريقي، الذي عُقد في أبيشي في ١٦ حزيران/يونيه واشتركت في تنظيمه كل من البعثة ووفد الشؤون الاجتماعية من وداي، واليونيسيف ودائرة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

هاء - القضايا الجنسانية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع استراتيجية خاصة بمنطقة شرق تشاد بشأن العنف الجنسي والجنساني. وأجرت البعثة مقابلات مع ٣٨ امرأة من النساء القادة من مختلف مناطق تشاد بشأن فهمهن لتسوية التفاعلات والمشاركة فيها، كما حددت النساء القادة في كل من أبيشي ونجامينا اللاتي يمكن أن يساعدن في تصميم استراتيجيات فعالة.

٥٠ - وسعت البعثة إلى تحديد الكيانات التي يمكن أن تضطلع تدريجيا بمسؤولياتها الجنسانية. وفي ٧ تموز/يوليه، عقدت البعثة اجتماعا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة العمل الاجتماعي لمناقشة الأنشطة المتبقية والاتفاق بشأنها، وهي الأنشطة التي ينبغي تنفيذها خلال الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر، والاشتراك في وضع برامج تدريبية في قطاعات رئيسية أربعة هي الطبي، والنفسي، والقضائي والأمني. وستستخدم برامج التدريب على الصعيد الوطني لغرض التدريب ذي الصلة بالقضايا الجنسانية في القطاعات الأربعة جميعها.

واو - الشؤون المدنية

٥١ - واصلت البعثة دعم السلطات الوطنية والمحلية في تشاد في جهودها الرامية إلى نزع فتيل التوترات المحلية، وتشجيع المصالحة وتعزيز البيئة الملائمة لعودة المشردين داخليا. وفي منطقة ودّاي، نفذت البعثة جولات تشاورية وبعثات مساعي حميدة شارك فيها قادة المشردين داخليا والقادة في مناطق العودة. ودعمت هذه الزيارات مبادرة حاكم منطقة أسونغا الرامية إلى إزالة التوترات القائمة منذ مدة طويلة بين السلطات المحلية، وقادة المشردين داخليا، ومختلف الجماعات الإثنية وإعادة إرساء سلطة الدولة، وذلك بهدف تيسير عودة ١٠.٠٠٠ مشرد داخليا تقريبا إلى منطقة بوروثا. وأسفرت هذه الزيارات عن موافقة جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على المشاركة في حوار مشترك بين المجتمعات المحلية في وقت لاحق من العام في حجر حديد (منطقة ودّاي) لمناقشة العوائق التي يواجهها العائدون.

٥٢ - وشرعت البعثة في تنفيذ برنامج سريع الأثر في تركيب مصابيح إنارة في الشوارع بهدف المساعدة في تحسين الأمن في مدينة غيريدا. ومنذ فترة الإبلاغ السابقة، واصلت البعثة دعم إنشاء لجنة للتنمية المحلية في غيريدا لتضطلع بمهام توزيع المياه والكهرباء، والتعليم والصحة وممارسات البيئة المستدامة لفائدة السكان المستقبلين للاجئين.

٥٣ - وللتأكد من أن تكون هناك آلية قائمة لدعم التقدم المحرز حتى اليوم، تركز البعثة في استراتيجية الخروج المتعلقة بالشؤون المدنية على التسليم الفعلي لأنشطة الحوار المشترك بين المجتمعات المحلية إلى الكيانات الوطنية، مع متابعة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لذلك، وإنجاز مشاريع الأثر السريع التي يمكن أن تدعمها المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، تجري البعثة حالياً مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية إدماج أنشطة الشؤون المدنية التي تضطلع بها البعثة في برنامج الإنعاش المبكر. وشرعت البعثة في إجراء مناقشات مع السلطات المحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الوطنية لتحديد سبل مواصلة الحوار فيما بين المجتمعات المحلية، لا سيما في منطقة بوروثا.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

٥٤ - أنهت البعثة تدريب تمهيدي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية لفائدة ما مجموعه ٤٩٩ شخصا، بمن فيهم ١٦٩ فرداً من أفراد المجتمع المحلي في أبيشي. وفي حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم للأنشطة التثقيفية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة المجتمع المحلي في بيلتين (منطقة وادي فيرا).

٥٥ - وفي حزيران/يونيه، دربت البعثة أيضاً ١٥ فرداً من أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة كمنسقين معنيين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بينهم خمس نساء، وواصلت البعثة تقديم الدعم الفني لمبادرات برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المستشفى العام في أبيشي، بما في ذلك مركز المشورة والاختبارات الطوعية، فضلاً عن برامج اليونيسيف المتعلقة بتقديم المشورة قبل الاختبار وبعده ومتابعة المصابين نفسانياً واجتماعياً.

حاء - العمل المتعلق بالألغام

٥٦ - تواصل العمل المتعلق بالألغام في منطقة شرق تشاد على نطاق محدود جداً نظراً لأن وقف البعثة لعمليات الحراسة العسكرية أدى إلى الحد من إمكانية الوصول إلى مناطق الألغام. وفي الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى نهاية حزيران/يونيه، قامت البعثة بإزالة الألغام من مساحة قدرها ١١٦ ١١ متراً مربعاً، وتأكدت من خلو مسافة ٣٨,٥ كيلومتراً من الطرقات من الألغام (مقابل متوسط شهري قدره ٢١٧ كيلومتراً في الفترات السابقة)، وقامت بزيارة ٢٢ مجتمعاً محلياً وأزالوا الألغام من ٣١ منطقة خطرة.

٥٧ - وفي إطار التحضير لانسحاب البعثة، تجري مناقشات مع المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام في نجامينا بشأن أفضل كيفية لدعم أنشطة إزالة الألغام. وعلى الرغم من اهتمام المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام بالمسألة، سيكون من الصعب جداً توفير الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

طاء - الولاية العسكرية للبعثة

٥٨ - أعيد تشكيل قوة البعثة بما يتناسب والولاية الجديدة. ومنذ ٢٧ حزيران/يونيه، أعيد ٩٦٤ فرداً من أفراد القوة إلى أوطانهم، وتم نشر القوات المتبقية في قطاعات ثلاثة: قطاعان في شرق تشاد وقطاع واحد في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبلغ القوام الحالي للقوة ١٧٤٤ ٢ فرداً، منهم ٨٧٨ ١ فرداً في تشاد و ٢٩٦ في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يتجاوز هذا الرقم القوام المقرر لتشاد والبالغ ٩٠٠ ١ فرد المأذون به في ١٥ تموز/يوليه والقوام البالغ ٣٠٠ فرد المأذون به لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف لا يتغير هذا الرقم كثيراً إلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عندما تبدأ القوة في انسحابها النهائي الذي سينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٩ - وفي شرق تشاد، أعيد تخطيط منطقة العمليات لتشمل قطاعاً في الشمال يغطي إينيدي الشرقية، ووادي فيرا ووادي ووداي وقطاع جنوبي يغطي منطقتي دار سيلا وسلامات.

وأغلقت البعثة معسكرين لها في بهاي وغيريدا، كما ستغلق قريباً معسكر كوكو أنغارانا. غير أنه سيتم نقل وحدة صغيرة من القوة مؤقتاً من فرشاناً إلى عريبا لكفالة حماية أصول الأمم المتحدة وموظفيها الذين لا يزالون يعملون في منطقة وادي فيرا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. لم يحدث أي تغيير على شكل القوة أو أنشطتها المقررة أو قوامها المأذون به والبالغ ٣٠٠ فرد في بيراو.

٦٠ - وتم تنقيح المفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠). وبعد الانتهاء من خفض عدد أفراد القوة الجاري حالياً وإعادة تشكيلها، تصبح القوة جاهزة من الناحية التنفيذية لإنجاز المهام المقررة. ومنذ ٢٧ أيار/مايو كانت عمليات الحراسة الأمنية في المجال الإنساني توفرها حصراً المفرزة الأمنية المتكاملة، وكانت قوة البعثة تقتصر على توفير عمليات الحراسة للقوافل اللوجستية العسكرية التابعة للأمم المتحدة والمحافظة على قدرات استجابة سريعة في أبيشي وفرشاناً وقوز بيضا. وفي هذا الصدد، كانت حرية تنقل القوات براً مكفولة تماماً، وتعكف البعثة مع حكومة تشاد على تنقيح الإجراءات المتعلقة بنشر قوة استجابة سريعة تابعة للبعثة جواً في حالات الطوارئ.

سابعاً - دعم البعثة

٦١ - تم وضع الصيغة النهائية لخطط خفض التدريجي للبعثة وشرع في تنفيذها. وأغلقت البعثة مكاتبها الإقليمية في باهاي وغيريدا في ٢١ تموز/يوليه وفي كوكو أغارانا في ٣٠ تموز/يوليه على إثر انسحاب القوى من هذه المواقع. وسيبدأ سحب ما يتبقى من أفراد القوة من منطقة شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتم قريباً الفراغ من وضع تخطيط لتصفية البعثة، كما ستبدأ عملية التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من التحديات المتعددة، تبذل البعثة ما في وسعها من جهد لكفالة إنهاء الانسحاب الكامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حتى لا يبقى بعد ذلك سوى الموظفون الأساسيون لتصفية البعثة.

٦٢ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى المفرزة الأمنية المتكاملة. وكرست جهوداً كبيرة لإنجاز تشييد الهياكل الأساسية المشار إليها في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠). وفي نهاية حزيران/يونيه، وقعت البعثة عقوداً مع شركات محلية لبناء مجمعات ذات جدران صلبة للمفرزة الأمنية المتكاملة في ١٩ موقعاً في شرق تشاد. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في ذلك قريباً. ونظراً لضيق الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل، واستناداً إلى التجربة السابقة في التعاقد مع مقاول واحد، منحت البعثة عقوداً لمقاولين متعددين لغرض تعجيل

الإنجاز. وستبذل البعثة جهوداً إضافية للتغلب على الصعوبات المناخية والتحديات الإدارية واللوجستية بهدف إنجاز هذه المشاريع قبل نهاية ولاية البعثة.

ثامناً - تقييم آثار انسحاب البعثة - جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٣ - استلمت البعثة المهام من القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي المتمركزة في بيراو، مقاطعة منطقة فاكاجا، في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكانت مهام مفرزة قوة الاتحاد الأوروبي تقتصر على تأمين مطار بيراو والقيام بدوريات في المنطقة المجاورة له مباشرة. وتشمل الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن بموجب القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩) في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تأمين مطار بيراو، والقيام بدوريات محدودة ضمن المنطقة المجاورة له مباشرة، وتنفيذ عمليات محدودة لانتشال المدنيين والعاملين في المجال الإنساني المعرضين للخطر، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

٦٤ - وتغطي منطقة عمليات البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى منطقة فاكاجا والرأس الشمالي لمنطقة كوتو العليا. وهذه منطقة نائية وقليلة السكان لا تتوفر فيها سوى هياكل أساسية أو خدمات حكومية قليلة. وخلال موسم الأمطار (حزيران/يونيه - تشرين الأول/أكتوبر)، تنقطع هذه المنطقة أساساً عن بقية مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى ولا يمكن الوصول إليها إلا جواً. ويعيش في هذه المنطقة التي تغطي مساحة قدرها ٦٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً زهاء ٩٠ ٠٠٠ نسمة من بينهم ٦ ٠٠٠ مشرد داخلياً يقيمون في بيراو وحواليها وقراية ٣ ٢٠٠ لاجئ سوداني في مخيم في سام واندجا (كوتو - العليا) وتعمل حالياً أربع منظمات غير حكومية في فاكاجا وشمال كوتو العليا.

٦٥ - ولا تزال الحالة الأمنية العامة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تسودها النزاعات العرقية، واللصوصية والنشاط الإجرامي عبر الحدود. ويوجد بالمنطقة المشمولة بمسؤولية البعثة ما لا يقل عن ثلاث مجموعات مسلحة وهي القوات الديمقراطية من أجل التجمع، وحركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، واتفاقية الوطنيين من أجل العدالة والسلام. ولا تزال تشكل خطراً أمنياً على السكان والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ولم يلتزم بالمشاركة في البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سوى اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمع واتفاقية الوطنيين من أجل العدالة والسلام في اتفاق سلام مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ولم تبدأ بعد مرحلة نزع السلاح من هذا البرنامج (ويرد بيان مفصل بحالة تنفيذ البرنامج في الوثيقة S/2010/295، الفقرات من ٢٤ إلى ٢٨).

٦٦ - وفي هذه المرحلة، فإن الخطر، الناشئ من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى على أمن الدول المجاورة يقتصر على أعمال اللصوصية عبر الحدود. وكانت آخر مرة توغل فيها المتمردون داخل تشاد عبر منطقة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠٠٦. وفي حين لا تزال هذه التوغلات عبر الحدود ممكنة فإن خطرها بات الآن ضعيفا. ومع ذلك فإن خطرهما على المدنيين والمشردين داخليا واللاجئين العاملين في المجال الإنساني في المنطقة لا يزال عاليا.

٦٧ - وفي حين كانت قوة البعثة في بيراو عامل ردع، وموفرة قدرات من الاستقرار، فإن عدم إحراز تقدم متواصل في مكافحة المخاطر الأمنية يُعزى أساسا إلى انعدام سلطة الدولة، وتواجد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المحدود وضعف قدراتها، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات السلام بين الحكومة وجماعات المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبلغ مجموع قوام القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى حسب التقارير ٦ ٠٠٠ جندي (من جميع الرتب) يوجد منهم أقل من ٢٠٠ ١ فرد منتشرين خارج العاصمة، بما في ذلك تواجد صغير يقل قوامه عن كتيبة في منطقة عملية البعثة. ويعوق تواجد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المنطقة قيود تشغيلية ولوجستية حادة، بما في ذلك انعدام استخدام الطائرات، وهو ما يعوق النشر السريع والتعزيزات الكافية.

٦٨ - وتحتاج الحكومة إلى بعض الوقت لبناء هذه القدرات، وفي الوقت نفسه يساورها القلق لأن انسحاب قوات البعثة يمكن أن يجعل الجماعات المسلحة أكثر جرأة في المنطقة ويؤدي إلى ارتفاع معدل الإجرام والخروج عن القانون وبالتالي تدهور الحالة الإنسانية والأمنية العامة.

٦٩ - وسوف يتطلب مواجهة هذه التحديات إرادة سياسية وقطع أشواط كبيرة على مستوى المصالحة الوطنية، ودعمًا من الشركاء الدوليين حتى تتمكن الحكومة من بسط نفوذ الدولة في المنطقة، لا سيما من خلال تعزيز القوات المسلحة والشرطة وسيادة القانون.

٧٠ - وفي ١١ حزيران/يونيه وتنفيذا لأحكام الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)، ناقش ممثلي الخاص المعني بالبعثة، مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي الآثار المتعلقة بانسحاب البعثة من منطقة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتبادل معها الآراء بشأن الخيارات الدولية والإقليمية الممكنة للتخفيف من حدة هذه الآثار. وأبلغ رئيس الوزراء ممثلي الخاص أن ولاية البعثة المحدودة فضلا عن حجمها وقواعد الاشتباك التي تطبقها لم تكن في مستوى التطلعات الوطنية والمحلية. وأعرب عن القلق لأن الطلبات الأمنية الداخلية تفوق قدرات القوات الأمنية الوطنية، وكرر تأكيد الطلب الذي تقدم به سابقا الرئيس

بوزيزي بأن توفر الأمم المتحدة وبقية الشركاء الدوليين التدريب والمعدات للقوات الوطنية كجزء من عملية إصلاح القطاع الأمني الوطني عموماً. وأكد أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يشكل نهجاً أكثر ملاءمة من نهج نشر حفظة السلام الدوليين، وذلك لأن القوات الوطنية ستعمل في مستوى مختلف من تحمل المخاطر.

٧١ - وإلى أن يتم إنشاء آليات لمساعدة السلطات الوطنية على توفير الأمن في محافظة فاكاجا، فمن المهم عدم السماح بالتصدي لأسباب انعدام الأمن وآثاره. وفي هذا السياق، قد يرغب المجلس في النظر في خيارين فيما يتعلق بمنطقة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٢ - وينص الخيار الأول على نشر قوة لحفظة السلام تابعة للأمم المتحدة. ويكون الهدف من هذه القوة التصدي لظاهرة انعدام الأمن في المنطقة وتوفير الأمن في الحالات القصوى وانتشال العاملين في المجال الإنساني. ولتحقيق هذا الهدف، سيلزم توفير قوام أدنى قدره ٣٠٠ فرد، أي ما يعادل القوة التي تقوم بنشرها البعثة. وينبغي أن تظل القوة في مسرح العمليات إلى أن تتمكن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من بناء قدرات كافية للاضطلاع بالدور الردعي. وبناء على ذلك، فإن هذا الخيار سيتطلب بذل جهود على مدى فترة طويلة من الزمن. وسوف يتعين إعادة إرساء الدعم الذي تقدمه تشاد حالياً للقوات في بيراو في موقع مناسب تتوفر فيه وسائل النقل والهيكل الأساسية المدنية الكافية. ويتبين من تقييم أولي للحالة أنه ستكون هناك حاجة إلى قوة لا يقل قوامها عن ٣٠٠ جندي وعنصر مدني يعادله في الحجم لدعم القوات العاملة في بيراو والتي قوامها ٣٠٠ فرد ليصل بذلك مجموع قوام البعثة إلى ١ ٠٠٠ فرد تقريباً. ويقدر أن تجميع هذه القوة ونشرها سوف يتطلب ستة أشهر على الأقل.

٧٣ - ويركز الخيار الثاني على تعزيز الجهود المتوسطة والطويلة الأجل التي تُبذل في مجال بناء قدرات الدولة على كفالة الأمن وسيادة القانون إلى جانب إجراءات فورية لتعزيز قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الشمال الشرقي. وفي إطار هذا الخيار، يمكن تقديم المساعدة الدولية لتدريب القوات المسلحة وقوات الشرطة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتزويدها بالمعدات لتمكينها من توفير الأمن في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن القيام بذلك في سياق الجهود الأطول أجلاً التي تبذل لإصلاح القطاع الأمني وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن أن يكمل هذا الخيار بقوة لدوريات الحدود المشتركة بين حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتنفيذ الاتفاقات الثنائية المتعلقة بدوريات الحدود المشتركة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن توفير هذه

المساعدة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من الجهات المانحة.

٧٤ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، تقابل الممثل الخاص للأمين العام مع الرئيس بوزيزي على هامش قمة تجمع الساحل والصحراء المعقودة في نجامينا وتبادل الآراء معه بشأن مختلف الخيارات. ولاحظ الرئيس بوزيزي أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تستطيع أن توفر الأمن في المنطقة إذا ما توفر لها الدعم اللوجستي والتدريب الكافيين. وبينما أكد على الحاجة إلى المعدات الأساسية، لاحظ أيضاً أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تحتاج إلى دعم جوي محدود (طائرات هيلوكوبتر) للقيام بالدوريات الجوية بسبب كثافة الغابات في المنطقة. وأعرب الرئيس عن الرأي أن أي خيار يستند إلى القدرات الوطنية سيكون له تأثير أكثر استدامة من نشر حفظة السلام الدوليين.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٧٥ - إن التحديات الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى متعددة. وكانت هذه التحديات قائمة قبل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بدرجات متفاوتة في الخطورة. وقد بلغت الذروة ثم انحسر نطاقها خلال ولاية البعثة، ولا شك أنها ستظل تتطلب اهتماماً مستمراً بعد نهاية البعثة، وذلك بسبب الحالة الهشة السائدة في المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، فإن تحسن العلاقات بين تشاد والسودان، وازدياد فعالية الدوريات المشتركة على امتداد الحدود المشتركة، والجهود التي تبذلها حكومة تشاد من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الحماية، تشكل إشارات تفاؤل بالنسبة للمستقبل.

٧٦ - وكما يتبين من الأجزاء السابقة من هذا التقرير، التزمت حكومة تشاد والأمم المتحدة منذ اعتماد القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، بالعمل بصورة إيجابية على مواجهة التحديات القائمة في مجال الحماية في شرق تشاد، وذلك بما يتطابق مع القرار شكلاً ومضموناً.

٧٧ - وإنني لأشعر بالارتياح للجهود التي بذلتها حكومة تشاد حتى الآن من أجل الاضطلاع بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي عن حماية المدنيين على الرغم من المهام المعقدة واتساع رقعة المنطقة التي يقيم فيها اللاجئين والمشردون داخلياً وصعوبة العيش فيها. وما تقوم به السلطات المحلية في شرق تشاد بالاشتراك مع هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوى الدولية في شرق تشاد وممثلي الخاص من توعية للسلطات المحلية إلا خطوة جريئة

ينبغي أن تتواصل. وسيساعد الفريق العامل الرفيع المستوى المشترك المنشئ حديثاً، ومنتديات الحوار الإنساني وآليات التنسيق الأمني الجديدة، في الوقت المناسب، كلا من حكومة تشاد وشركاءها الدوليين على ممارسة مسؤولية كل منهم عن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أشجع حكومة تشاد وأسسة الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود من أجل إيجاد حوافز اجتماعية واقتصادية إضافية وحوافز أخرى على توطين أو عودة المشردين داخلياً بصورة طوعية وآمنة ودائمة.

٨٧ - وبعد أن تحسنت الحالة الأمنية على مدى فترة من الزمن في شرق تشاد في بداية هذه السنة، ألاحظ مع الأسف ازدياد الأنشطة الإجرامية مؤخراً، مما دفع ببعض العاملين في المجال الإنساني إلى تقليص عملياتهم أو تعليقها في شرق تشاد. وإني أحث السلطات المحلية والمركزية على مواصلة إرسال إشارات واضحة ولا لبس فيها بأن تصيد العاملين في المجال الإنساني والمستضعفين من السكان ونهب ممتلكاتهم، عمل لا يمكن التسامح إزاءه. وفي هذا الصدد، فإني أرحب بالتصريحات الصادرة مؤخراً عن السلطات التشادية والإجراءات التي اتخذتها، بما في ذلك في أعلى المستويات، بهدف إلى وقف هذا التصعيد وعكس اتجاهه.

٧٩ - وبدأت المفزة الأمنية المتكاملة تحقق بعض النتائج، بوصفها آلية أمنية متطورة مُسيّرة وطنياً ومدعوماً دولياً، ولا يجب السماح بأن يكون مصيرها الفشل. وعلى الرغم من القيود اللوجستية ومحدودية الموارد البشرية، فضلاً عن التناقضات الداخلية المرتبطة بأي مؤسسة جديدة، فقد قطعت المفزة الأمنية المتكاملة أشواطاً إلى الأمام في مجال حماية مخيمات اللاجئين وتأمين المناطق المحيطة بها. وقد برهن رجالها ونساؤها على شجاعة كبيرة وعرضوا أحياناً حياتهم للخطر من أجل إنقاذ حياة الآخرين واسترداد الممتلكات المسروقة من العاملين في المجال الإنساني. وسوف لا تدخر البعثة جهداً من أجل مساعدة الحكومة على تعزيز المفزة الأمنية المتكاملة ودعمها حتى تستلم تدريجياً المسؤولية الكاملة عن هذه القوة. بيد أني أعترف بأن المفزة الأمنية المتكاملة لا يمكن أن تنضج إلا على مدى السنوات القادمة ولا تحقق إمكاناتها كاملة إلا بدعم كبير ومتواصل من حكومة تشاد. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الشركاء الدوليين الذين ساهموا بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي مول، على مدى السنوات الثلاث الماضية بناء المفزة الأمنية المتكاملة.

٨٠ - وإني أرحب بالجهود التي بُذلت لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في شرق تشاد، وللحد من العنف الجنساني ولإصلاح الجهاز القضائي الضعيف. وما كان يمكن تحقيق النتائج المشار إليها في هذا التقرير لولا التزام السلطات التشادية والدعم المقدم من بقية منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين. وتقوم البعثة وحكومة تشاد بوضع استراتيجية من أجل

تدعيم هذه النتائج والنتائج الأخرى التي تحققت منذ إنشاء البعثة والمحافظة عليها كجزء من الاستراتيجية الشاملة لخروج البعثة.

٨١ - وتعكف البعثة على العمل في تنفيذ خطة من أجل خفض حجم قوتها تدريجياً وبشكل منظم بهدف تحقيق الانسحاب الكامل لجميع العناصر النظامية والمدنية في البعثة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولتحقيق هذا الهدف، هناك عوائق عدة ينبغي تجاوزها بما في ذلك التحديات اللوجستية والمناخية. وفي تشرين الأول/أكتوبر سأقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وفي هذا السياق، أود أن أشجع حكومة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تقديم الدعم اللازم لكفالة تنفيذ عملية إعادة التشكيل الجارية للبعثة وانسحاب قواتها بطريقة آمنة ومنظمة وتكفل كرامة أفرادها.

٨٢ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تناول هذا التقرير التحديات التي تواجهها الحكومة في مجال توفير الأمن وكفالة سيادة القانون، لا سيما في شمال شرق البلد. وتتطلب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى اهتمامنا المتواصل نظراً للسياق الإقليمي الحالي السائد هناك. وإني أؤيد رأي الرئيس بوزيزي القائل إن حفظ السلام ليس هو الأداة الأفضل لمواجهة هذه التحديات. وإني أعتقد أن الخيار الثاني، الوارد في الفقرة ٧٣ أعلاه، هو النهج الأكثر ملاءمة. وبناء على ذلك، فإني أشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام، والتنمية وسائر الجهات الفاعلة المتعددة والثنائية الأطراف على مواصلة بحث هذا المقترح وتطويره. وإني مستعد لمساعدتها في جهودها من خلال مساعي حميدة.

٨٣ - وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص وفريقه على التزامهم المتواصل وتفانيهم في أداء الواجب خلال المرحلة الصعبة الأخيرة من حياة البعثة. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الإنساني على ما يبذلونه من جهود لا تكل في خدمة السكان المستضعفين في منطقة عملية البعثة وخارجها. وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وبقوات من الشرطة على دعمها المتواصل.